حوليات آداب عين شمس المجلد ٤٧ (عدد يناير – مارس ٢٠١٩)
http://www.aafu.journals.ekb.eg
(دورية علمية محكمة)
جامعة عين شمس
كلية الآداب

دور النخب السياسية في التحول الديمقراطي (انماط ونماذج)

منتصر مجيد حميد*
أسامة عبدعلي خلف**

*أستاذ مساعد – رئيس فرع النظم السياسية / كلية العلوم السياسية – جامعة بغداد
**كلية التربية البدنية وعلوم الرياضة / جامعة بغداد

المستخلص

يقوم البحث على دراسة وتحليل دور النخب السياسية بشقيها (الحاكمة والمعارضة) في عملية التحول الديمقراطي ، والمقارنة بين عدد من أنماط الأنتقال ومسار التحول عن طريق دراسة وتحليل انموذج لكل نمط ، وقد تبنت الدراسة ما جاء به (صاموئيل هانجتون) من تصنيف ثلاثي للتحول ، وتمت دراسة التحول الديمقراطي في اسبانيا كأنموذج للنمط الاول التحول من الاعلى وهو (التحول Transformation) ، ودراسة التحول في كوريا الجنوبية انموذجاً للنمط الثاني الذي يكون فيه التحول بضغط من المعارضة والجماهير وهو (الاحلال Replacement) ، ودراسة بولندا كانموذج للنمط الثالث الذي يتم عن طريق التفاوض بين النظام الحاكم والمعارضة، وهو (التحول الاحلالي Transplacement)، واختتم البحث بان نمط الانتقال وطبيعة التوازن بين نخبة الحكم والمعارضة فضلاً عن البنية الحزبية عوامل ذا تأثير على التحول الديمقراطي ، فقد توصل البحث من خلال المقارنة بين انماط الانتقال الثلاثة و بين مستويات التحول الديمقراطي في النماذج الثلاثة ، أن نمط الانتقال المسمى ب (التحول) والمتمثل في تجربة اسبانيا قد حقق المستوى الافضل في التحول الديمقراطي بالمقارنة مع نظرائه ، يليه بالمستوى الثاني النمط المسمى ب (الاحلال) والمتمثل في تجربة كوريا الجنوبية ، ليأتي في المرتبة الاخيرة النمط المسمى ب (التحول الاحلالي) و المتمثل في تجربة بولندا .

© جميع حقوق الطبع والنشر محفوظة لحولية كلية الآداب - جامعة عين شمس ٢٠١٧.

المقدمة :

تعد النخبة السياسية ظاهرة سوسيولوجية ملازمة للاجتماع الانساني ، وهي تمثل ضرورة تنظيمية تفرضها الخصوصية البنائية والوظيفية للمجتمع السياسي ، ويمكن القول بانها تمثل العصب الرئيس في اي نظام سياسي ، لذلك يتطلب تفعيل التحول الديمقراطي على انماطه واشكاله ضرورة وجود نخبة سياسية لها قناعة حقيقية في الانتقال الى الديمقراطية ومن ثم التحول الديمقراطي ، وعليه فان دراسة وتحليل المقاربة بين النخب السياسية وعملية التحول الديمقراطي يعد مفتاح اساس لفهم النظم السياسية التي انتقلت الى المسار الديمقراطي . من هنا جاءت اهمية هذا البحث ، كما وينطلق من فرضية مفادها ان للنخبة السياسية الحاكمة او المعارضة دور مؤثر وفعال في عملية التحول الديمقراطي وان هذا الدور يتباين تأثيره من نمط الى اخر في الانماط الرئيسة للانتقال الديمقراطي ، وحسب دراسة انموذج لكل نمط ، ويعتمد البحث المنهج النظمي (Approach systemic) في الوصول للنتائج ، كما يستعين بالمنهج التاريخي (Approach historic) للضرورة العلمية . وتهيكل البحث بالاتي :

اولاً : المفاهيم والانماط :-

أ- مفهوم النخبة السياسية :

تتلخص فكرة النخب السياسية بامكانية تقديم المجتمعات لافراداً يتصفون بملكة القدرة على القيادة السياسية وصنع القرار السياسي ، فيتقدمون غيرهم في السيطرة والتحكم ، ويمكن تعريفها بانها قلة من الافراد تتوفر فيها خصائص وسمات شخصية ، تمكنها من قيادة المجتمع والتأثير في مساره ، عن طريق التحكم في عملية صنع القرار السياسي [١] .

وفي اطار تحديد المفاهيم سنعتمد التقسيم الذي وضعه (تولسترب) ، فقد ميز بين النخب السياسية الحاكمة والنخب المعارضة ،حيث اعتبر أن النخب الحاكمة مماثلة لتلك التي يشير إليها (لينز وستيبان) على أنها "المجموعة الأساسية التي تسيطر يوما بعد يوم على جهاز الدولة" ، او هي المقدرة على امتلاك السلطة واحتكار الحكم في يد جماعة خاصة [٢] ، في حين أن النخب المعارضة تعرف بأنها تلك الجماعات التي تكافح صراحة من أجل الفوز بالحكم (قوى المجتمع المدني)[٣]. وبالأخذ في الاعتبار أن قسم من هذه القوى لاتمارس نشاطاً سياسياً ، سنعتمد في هذا الصدد الدائرة الاوسع أي التأثير في مسار الصراع على السلطة ، وفيما يخص موضوعنا التأثير على مسار عملية الدمقرطة .

أما النخبة الحاكمة فقد أدخل (أودونيل وشميتر)، في تحولاتهما الناتجة عن الحكم الاستبدادي، التمييز بين المتشددين والمعتدلين (hard–liners and soft–liners) في الأنظمة الاستبدادية ، وبهذه الطريقة، شددوا على حقيقة بسيطة جداً مفادها أن النخب بعيدة كل البعد عن أن تكون موحدة، فبعض النخب تقدّر النظام الاستبدادي بأنه فضيلة في حد ذاتها (المتشددون)، في حين أن البعض الآخر أكثر براغماتية ومستعدين للتضحية بهذا النظام في محاولة للاستمرار على الأقل لبعض امتيازاتهم (المعتدلين/ المرنيين) [٤]. وسنسحب هذا التقسيم على مرحلة التحول الديمقراطي ، ذلك أننا نبحث في المراحل الاولى للتحول ، ولازالت بقايا الاتجاهات القديمة والثقافة السياسية متضمنة بشكل أو باخر

في الاطر السياسية و مسار الانفتاح واللبرلة والتحول، لذا فأن مسارات التحول ستكشف عن هذه الاتجاهات في النخبة الحاكمة والصراع الناجم عنها وعن تأثير النخبة المعارضة كذلك .

ب- الانتقال والتحول الديمقراطي (المفهوم و الأنماط) :

يوصف الانتقال (Transition) بأنه مرحلة وسيطة ــ تشهد في الأغلب مراحل فرعية متنوعة ــ يتم خلالها تفكيك النظام غير الديمقراطي القديم أو انهياره، وبناء نظام جديد ، وغالباً تشهد خلالها صراعات ومساومات وعمليات تفاوض بين الفاعلين السياسيين الرئيسيين (النخب الحاكمة وغير الحاكمة المعارضة) [٥]، وتتداخل في تشكيل مساراتها ونتائجها عوامل عديدة، داخلية وخارجية، يفترض ان تنتهي بمرحلة جديدة تهيء الى ترسيخ النظام الديمقراطي (Consolidation Democratic)، وقد لا يترتب عليها قيام نظام ديمقراطي في مرحلة ما بعد الانتقال، ذلك في حال ردة أو انتكاسة تقود إلى نشوب صراع داخلي أو ظهور نظام تسلطي جديد، وقد تستغرق عملية الانتقال عقوداً طويلة ففي حالة بريطانيا العظمى استغرقت اكثر من مئتي سنة[٦].

أما مفهوم التحول الديمقراطي فانه اتمام لعملية الانتقال من النظم السلطوية الى النظم الديمقراطية ، والتي تباينت التفسيرات حوله ، ودرجة حدوثه ، وشروط قياسه ، لكنه عملية تدريجية، تتحول إليها الانظمة والمجتمعات، عن طريق تعديل مؤسساتها السياسية، واتجاهاتها نحو الدمقرطة Democratization ، وحسب وجهة نظر(جوزيف شومبيتر) هو عملية تطبيق القواعد الديمقراطية سواء كانت في مؤسسات لم تطبق فيها من قبل ، أو امتداد هذه القواعد لتشمل أفراد أم موضوعات لم تشملهم من قبل، فهي عمليات وإجراءات يتم اتخاذها للتحول من نظم غير ديمقراطية إلى نظام ديمقراطي ، يتنافس فيها المرشحون على أصوات الناخبين للوصول إلى السلطة والمشاركة فيها[٧].

ولعل تعدد العوامل المؤثرة في حالات الانتقال وتفاوت اثارها باختلاف المكان والزمان ، يفسران الى حد كبير ظهور اكثر من نمط او سيناريو او مدخل للتغيير والتحول الديمقراطي ، ومن هذه العوامل المؤثرة طبيعة دور النخب السياسية قبل عملية الانتقال واثنائها وبعدها ومدى تماسكها واستمرارها في ترسيخ الدمقرطة وحجم التعبئة الشعبية في الشارع وموقف منظمات المجتمع المدني من النظام ، ومسار التحول ومدى دعم المؤسسات العسكرية لذلك .

ودائماً ما يشار إلى ديموقراطيات الموجة الثالثة (صامويل هانتنجتون) في دول أوروبا الشرقية كمثال ناجح لعملية التحول الديمقراطي [٨]، اذ يرى (هانتنجتون) بان هذه الانتقالات كانت نتيجة مباشرة للتفاعلات الداخلية بين النخب السياسية الحاكمة والنخب غير الحاكمة (المعارضة) ، وعليه ميز بين ثلاث اشكال رئيسة للانتقال الديمقراطي التي تؤدي فيها كل من نخب السلطة ونخب المعارضة ادواراً متباينة في كل نمط ورغم انه يستخدم مصطلحاته الخاصة في تسميته لهذه الانماط ، الا انه لم يخف التقائه في التصنيف الذي سبقه في التعرض لاشكال الانتقال من قبل المفكر جون لينز(Juan J. Linz) ، وايضاً سكوت ماينوورينغ (Scott Mainwaring)، وهي كالاتي [٩] :

١. التحول (Transformation) وهي عند لينز الاصلاح (Reforma) وعند سكوت الصفقة (Transaction) حيث تأخذ النخب الحاكمة مركز الصدارة في عملية الانتقال،

بعد ان يتكون لديها قناعة بعدم القدرة على الاستمرار في الحكم بالطرق غير الديمقراطية، اما للرغبة الفعلية في القيام بالتحول الديمقراطي، او احياناً تخلق معادلة مفادها ان كلفة الانفتاح والتحول الديمقراطي اقل من كلفة الاستمرار في الممارسة التسلطية[١٠] وسنعرض حالة اسبانيا كأنموذج لهذا النمط.

٢. الاحلال (Replacement) وفيه تؤدي النخب المعارضة الدور الاكبر في اقامة الديمقراطية مع انهيار النظام السلطوي وفي تعبير لينز (القطيعة)، ويتسم بتصاعد قوة المعارضة وضغط التظاهرات الشعبية على النظام لانهياره او احتوائه للأزمة بالوصول الى حل وسط عبر الانفتاحات التي يقدمها [١١] وسنعرض حالة كوريا الجنوبية كانموذج لهذا النمط .

٣. التحول الاحلالي (Transplacement) وهي الحالة الوسطية التي يكون فيها العمل مشترك بين النخب الحاكمة والنخب المعارضة وفيه يكون التوافق بين النخب السياسية عن طريق التفاوض شرط للتحول الديمقراطي وسنعرض حالة بولندا كانموذج لهذا النمط.

ولتوضيح هذا التصنيف مع نماذج الدول انظر الشكل الاتي :

التصنيف	هانتنجتون Huntington	جون لينز Juan J. Linz	ماينوورينغ Mainwaring	نماذج من الدول التي تحولت على الانماط المذكورة
النمط الاول	التحول Transformation	الاصلاح Reforma	الصفقة Transaction	اسبانيا–البرازيل
النمط الثاني	الاحلال Replacement	القطيعة Rupture	الانهيار Collapse	كورايا الجنوبية–الفلبين–اوكرانيا–نيكراكو–المكسيك–اندنوسيا
النمط الثالث	التحول الاحلالي Transplacement	–	التخليص او التحرير Extrication	بولندا–جنوب افريقيا–البرتغال–اليونان–ارجنتين–اورغواي–بوليفيا

– Source: Huntington, Op. cit, p 583

ثانياً : انماط الانتقال و مسار التحول الديمقراطي :

النمط الاول : التحول Transformation او التحول عبر مبادرة النظام ــ حالة اسبانيا

أ– الانتقال الديمقراطي في اسبانيا

يقترن الانتقال الديمقراطي بانتهاء حكم فرانكو الذي جاء على انقاض حرب اهلية (١٩٣٦–١٩٣٩) في اسبانيا، بين اليساريين واليمينيين (بقيادة فرانكو)، انتهت بانتصار فرانكو واعلان نفسه رئيساً للبلاد، واستمر في حكمه التسلطي الدكتاتوري العسكري الى وفاته ١٩٧٥، الا ان العقد الاخير من حكمه شهد نوعاً من الانفتاح على المعارضة، فضلا عن النمو الاقتصادي في الستينات، حيث اتسعت الطبقة الوسطى الإسبانية ، وهو ما

انعكس لاحقا في ظهور توجه ليبرالي تمثل في ظهور الاتحادات العمالية،وأستئناف عمل منظمات المجتمع المدني مثل منظمة (ايتا) في اقليم الباسك، وتبني المعارضة المطالبة بالتغيير والمظاهرات الطلابية والاضرابات العمالية ضد النظام القائم، وكذلك مطالبة الطبقة الوسطى بالانضمام الى السوق الاوربية[١٢]. فضلاً عن العامل الخارجي المتمثل بتأييد الولايات المتحدة الامريكية للانفتاح ، و تداعيات سقوط النظام في البرتغال ١٩٧٥، كل ذلك أنضج الظروف للانتقال الديمقراطي في اسبانيا.

بدأت مرحلة الانتقال الديمقراطي او انتهاج الليبرالية السياسية بعد موت الرئيس فرانكو في نوفمبر ١٩٧٥ ، وتنصيب (خوان كارلوس) ذات التوجه الاصلاحي ملكاً على اسبانيا ، الذي تعهد بتبني نظام ديمقراطي، فكانت اول خطواته تعيين رئيس جديد للوزراء من الاصلاحيين هو (أدولف سواريز) في ٣ يوليو ١٩٧٦، وانتهج الاثنان منهجاً مدروساً وسريعاً وحاسماً للانتقال الديمقراطي[١٣].

كذلك اعتمدت النخب السياسية الحاكمة والمعارضة مبادىء رئيسة اولها : التفاوض على قاعدة الاعتدال والتوافق عبر التنازل المشترك والمتبادل للقوى السياسية المختلفة، وكذلك مبدأ تكريس الشرعية الدستورية ،ومبدأ القطيعة مع الارث القديم اي نسيان الماضي والاستعداد للتجديد القادم[١٤]، وبذلك نجحت النخبة الحاكمة متمثلة ب(سواريز) بأعلان قانون (الاصلاح السياسي)، وبعد مصادقة البرلمان الإسباني عليه اعتبر خارطة الانتقال الديمقراطي ، والمتمثل بوضع دستور جديد (نفذ في ٢٩ نوفمبر ١٩٧٨ بعد استفتاء شعبي) وقانون انتخابي جديد، وقانون عفو عام للافراج عن المعتقلين السياسيين للتصالح مع قوى المعارضة ، وتشكيل حكومة توافقية تجمع النظام بالمعارضة[١٥]. كذلك تبني نظام لامركزي شبه فيدرالي، وانفتاح على السوق الأوروبية المشتركة ، وعلى الصعيد العسكري تم استبدال تدريجي للقادة المتشددين داخل الجيش ووضع القوات المسلحة تحت السيطرة الكاملة للمؤسسات المدنية[١٦]. وساند هذه الخطوات تأييد خارجي من قبل الولايات المتحدة والدول المجاورة كذلك أوساط واسعة من ادارة نظام فرانكو القديم ، مما ادى دوراً حاسماً في دفع الإدارة والقضاء والجيش في تبني قيم التغيير.

وفي اول انتخابات عامة في ظل الدستور الجديد ، فاز حزب (اتحاد الوسط الديمقراطي) (U.C.D) ، بقيادة (سواريز) وشكّل الحكومة المنتخبة برئاسته (١٩٧٩-١٩٨١)[١٧]، الا ان مسار الدمقرطة لم يخلو من تحديات ابرزها واخطرها محاولة انقلاب عسكري من قبل عناصر الجيش الموالين لفرانكو عام ١٩٨١ ، انتهت بالفشل لعدم كسبها الدعم من قبل باقي العسكر ولا من الملك (خوان كارلوس) وعلى اثرها استقال (سواريز) [١٨]، وساعد التوافق بين النخب السياسية والاعتدال السياسي على تهيئة انتخابات ديمقراطية عامة في اكتوبر١٩٨٢ ، فاز بها حزب العمال الاشتراكي(PSOE) بالاغلبية المطلقة، وهو يمثل وسط اليسار ذي الايدلوجيا الديمقراطية الاشتراكية ، حيث شكل حكومة اشتراكية برئاسة (فيليب غونزاليسFelipe Gonzalez) رئيس الحزب وقبول الجيش بها [١٩]، مما ادى الى انتهاء المرحلة الانتقالية ، وبداية التحول الديمقراطي.

ب- مسار التحول الديمقراطي :

حكم (فيليب غونزاليس) الامين العام لحزب العمال الاشتراكي(PSOE) للمدة (١٩٨٢-١٩٩٦) وفيها تعززت الديمقراطية الوليدة ، باتباع حكومته استجابات ليبرالية تنموية اقتصادية متقدمة تمثلت بانتهاج حزمة من القرارات الاقتصادية المؤسسية ادت الى تنمية وتطوير الاقتصاد الاسباني واندماجه في الاقتصاد الاوربي بدخول اسبانيا حلف شمال الاطلسي(NATO) ١٩٨٦. وصولاً الى الطفرة الاقتصادية التي شهدتها اسبانيا ١٩٩٠ ، فضلاً عن التقدم بالمجالات الاخرى ،ويمكننا القول أن اسبانيا تحولت على يده من بلد نامي الى متقدم[٢٠] ، بأعتماده مبادىء النظام الديمقراطي .

وبمنافسة انتخابية عام ١٩٩٦ بين حزب العمال الاشتراكي الحاكم والحزب الشعبي(P.P) المحافظ الليبرالي ذو الاتجاه وسط اليمين ، فاز الحزب الشعبي بقيادة زعيمه (خوسيه ماريا) ليستمر في الحكم الى عام ٢٠٠٤ [٢١]، باغلبية مطلقة لدورتين انتخابية ، قام فيها بالحفاظ على مسار الديمقراطية بالابقاء على ما تحقق من نهج سياسي ليبرالي قائم على المبادىء الديمقراطي ، وحصل على تقدم صناعي واقتصادي مستمر ، وخلال التنافس السلمي مع الحزب الاخر وعلى اثر احداث مايعرف بتفجيرات محطة قطارات (توشا رينفي) في مدريد إسبانيا في ١١ مارس ٢٠٠٤، خسر الحزب الشعبي (p.p) بشكل غير متوقع ، وفاز الاشتراكي ليستلم الحكم (٢٠٠٤- ٢٠١١) لكن بعد هذه الدورة الانتخابية رجع الحزب الشعبي (P.P) للصدارة في انتخابات ٢٠١١ ليتسلم منصب رئاسة الوزراء (ماريانو راخوي براي) [٢٢]، واستمر فيه الى الان . وقد اتسم التنافس بين الحزبين الاكبر في اسبانيا باعتماد مبدأ التداول السلمي للسلطة وهو جانب ومعيار رئيس من الترسيخ الديمقراطي ، كما يمكن اعتبار الاستقرار السياسي والسياسة المدنية الذي استمر طوال حكم الملك (كارلوس) الذي تنازل رسمياًعن الحكم لابنه (فيليب) عام ٢٠١٤ بسبب تراجع صحته في اسبانيا ، هو جانب اخر للترسيخ الديمقراطي.

وعلى الصعيد الاقتصادي فان اسبانيا الان تمتلك خامس إقتصاد في الإتحاد الأوروبي باعتماد سياسة الاقتصاد الليبرالي[٢٣]. وكذلك الرأي العام الاسباني له فاعلية رقابية في مرحلة الترسيخ وعلى التحديث والاصلاح المستمر في المراحل اللاحقة. بمواجهة للتصارع المصلحي بين النخب السياسية، وتبنت الحكومات المنتخبة منذ عام ٢٠٠٠ مواصلة سياسة الاعتدال بالحفاظ على الاستقرار السياسي بالحفاظ على المواطنة والحريات العامة وحقوق الانسان ، وهو ما انتهجه النظام الاسباني الديمقراطي منذ ١٩٧٥، ومايشير الى ثبات وترسيخ النظام الديمقراطي وتقدمه مستقبلاً .

النمط الثاني : الاحلال Replacement او القطيعة ـــ حالة كوريا الجنوبية:

أ- الانتقال الديمقراطي في كوريا الجنوبية

بعد حرب شرسة مع كوريا الشمالية ، وما يقرب من ثلاثة عقود من الحكم الاستبدادي القائم على دعم الجيش بالتحالف مع الجهاز البيروقراطي للدولة و دوائر رأس المال (االفترة من حكم الدكتاتور العسكري "بارك تشونغ هي" – ١٩٦١- الى انتخاب

"كيم يونغ سام" – ١٩٩٢–) ، حصل الكوريون الجنوبيون أخيرا على الانتخابات الرئاسية المباشرة والحرة التي كانوا يطالبون بها، فالبلد الذي كان بالفعل نموذجا للتنمية، أثبت الآن أن التصنيع والديمقراطية المتميزين يمكن أن يكمل كل منهما الآخر، فقد أدى تعميق عملية التصنيع وتحرير الأسواق في كوريا الجنوبية خلال العقود الثلاثة الماضية إلى إضعاف سلطة الدولة واستقلاليتها تدريجيا [٢٤]، و أدت سياسات التنمية، و ما صاحبها من توسع التعليم ، الى تغيير بنية المجتمع الكوري، فأتسعت الطبقة الوسطى المدنية ، والشرائح العمالية الحديثة ، فضلا عن شريحة من رجال الاعمال ،اللذين ضاقوا ذرعا بالحكم السلطوي الامر الذي قوض مبررات ذلك الحكم ، مع الاخذ في الاعتبار وجود نوع من مظاهر النظام البرلماني خلال تلك المرحلة[٢٥].

بدأت مرحلة الانتقال الديمقراطي أو اللبرلة السياسية بشكل أساسي من خلال الاحتجاجات الشعبية الواسعة التي أندلعت عام ١٩٨٧ بتأثير العوامل السابقة ، و تداعيات سقوط ماركوس في الفلبين ، فضلا عن تأييد الولايات المتحدة الامريكية للاصلاح السياسي، وكانت ابرز مطالب المعارضة تعديل الدستور كخطوة لتفكيك النظام التسلطي ولفتح الطرق للانتقال الديمقراطي ، والسماح بأنتخابات ديمقراطية تنافسية لأختيار رئيس جديد للبلاد ، الا أن الانتخابات ادت لفوز روه "Roh Tae-woo" (١٩٨٨-١٩٩٣) الجنرال العسكرى السابق، و ممثل الحزب الحاكم "DJP"، وذلك نتيجة عاملين أساسيين هما انقسام المعارضة وتنافس أثنين من أقطابها مع (روه)، وإصرار هذا الأخير أثناء التفاوض على الدستور ونظام الأنتخابات الجديد، على أدخال أجراءات في القانون الأنتخابي حالت دون تحالف وتعاون مرشحي المعارضة[٢٦]، على خلفية ماتقدم جاءت خطة الرئيس (روه) للأنتقال الديمقراطي ، والتي تضمنت الموافقة على مطالب المعارضة بما في ذلك تعديل الدستور بشكل يتيح الانتخاب الشعبي المباشر للرئيس ، حيث تألفت قوى المعارضة أنذاك من الطلاب وجماعات الكنيسة والمثقفين وجماعات من الطبقة الوسطى ، وخلال فترة حكم روه أستطاعت الاحزاب من تطوير بنيتها التنظيمية والديمقراطية [٢٧]، الامر الذي مهد لانتخاب "كيم يونغ سام" (Kim Young-sam) رئيساً (١٩٩٣-١٩٩٨)، وهو مرشح الحزب الليبرالي الديمقراطي (DLP) ذي الاتجاه المحافظ (يمين الوسط) والمدعوم من الجيش ، وهو اول رئيس مدنى منتخب منذ ثلاثة عقود ، مما مثل تحولا كبيرا في الحياة السياسية لكوريا الجنوبية ، وقد دافع كيم عن فكرة وجود "حكومة نظيفة وصغيرة وقوية"، مؤكدا على الشفافية والديمقراطية والكفاءة والشرعية في قيادة عصر العولمة الجديد، الا أن حدوث الازمة المالية الاسيوية عام ١٩٩٧ في نهاية ولايته ، أدى الى تصاعد انتقاد الجمهور لإدارته بسبب ضعف القيادة في معالجة واتخاذ تدابير الإصلاح اللازمة في الازمة الاقتصادية [٢٨] .

ب- مسار التحول الديمقراطي :

انتخب كيم داى جونغ (Kim Dae-jung) (١٩٩٨ – ٢٠٠٣) رئيساً محل كيم يونغ سام ،و هو زعيم حزب المؤتمر الوطني للسياسة الجديدة ذي الاتجاه الليبرالي (National Congress for New Politics)، وقد اصبح اول زعيم معارض يفوز بالانتخابات لرئاسة بلاده ، وحصل كيم على جائزة نوبل للسلام عام ٢٠٠٠ لجهوده الرامية الى استعادة الديموقراطية وتحسين علاقات بلده مع كوريا الشمالية، و أدى

الإصلاح الاقتصادي الذي اضطلعت به إدارته والذي يروج لمزيد من المساءلة والشفافية بين الشركات والمؤسسات المالية على حد سواء إلى تحويل الواقع الاقتصادي لكوريا الجنوبية ، بيد أن دعمه بدأ ينهار في العقد الأول من القرن الماضي، نتيجة فضائح ومزاعم تتعلق بالفساد ، وخلفه روه مو – هيون (Roh Moo-hyun) بعد فوزه بانتخابات رئاسية تنافسية [٢٩].

قدم الرئيس الليبرالي "روه مو- هيون" (٢٠٠٣-٢٠٠٨) ، عضو حزب الالفية الديموقراطية الحاكم ذي الاتجاه الليبرالي (MDP)، العديد من المبادرات الإصلاحية الشاملة والبعيدة المدى، و كان برنامج حكومته للابتكار هو التحول الحكومي الأفضل تصميما، واستنادا إلى رؤية بناء دولة ابتكارية رائدة، قامت حكومته بتطبيق مفهوم حكومة تتسم بالكفاءة والشفافية واللامركزية والمشاركة ، كما طرح "روه مو- هيون" أيضا برنامج "نظام سوق حر ونزيه" مع توزيع عادل للدخل كهدف اقتصادي استراتيجي . وفي عام ٢٠٠٥، أطلقت كوريا الجنوبية ميثاق كيه (K-Pact) الذي تضمن توجيه المجتمع الكوري الجنوبي للعمل معا من أجل الحد من الفساد، وأجريت تحقيقات في الفساد السياسي على نطاق أوسع ، وأدين العديد من السياسيين الأقوياء بالفساد، ونتيجة لذلك، زاد مستوى نزاهة الموظفين العموميين، وانخفض الفساد باطراد، وأصبحت الانتخابات البرلمانية والانتخابات المحلية الكورية الجنوبية أكثر شفافية [٣٠] .

أصبح روه أسطورة ورمز للديمقراطية التقدمية فى كوريا الجنوبية ، لاسيما انه ركز على قضايا حقوق الانسان ، ودافع عن الطلبة الناشطين في بلده . الا أن "روه" واجه طوال فترة رئاسته معارضة قوية من قبل الجماعات السياسية ووسائل الإعلام المحافظة، وهكذا وصف الوضع الإيديولوجي في مرحلته بأنه صراع بين الديمقراطية التقدمية والاتجاه المحافظ ،الا انه تعرض في أواخر ولايته الى اتهامات ومزاعم بالفساد ادت الى انتحاره لاحقا [٣١] .

التحول الابرز بعد ذلك حدث في ٢٥ فبراير ٢٠١٣، تمثل في مرحلة الرئيسة المنتخبة بارك جيون هاي (Park Geun-hye)، وهي أول رئيسة أنثى في كوريا الجنوبية ، البلد الذي اتسم بعدم المساواة النوعية (الجندر)، وعضوة حزب الحرية الكوري ، وهو حزب سياسي محافظ في كوريا الجنوبية ، والمعروف أيضا ب ساينوري (Saenuri) ، وصفت فترة حكمها التي استمرت لاربعة سنوات بأنها تحولت من رائدة لمسار جديد للبلاد الى متهمة في قضايا فساد أدينت بها لاحقا ، فقد كانت رؤية حكومتها هي "حقبة جديدة من الأمل والسعادة"، تضمنت تحقيق اصلاحات في الادارة والاقتصاد والتعليم، حيث وعدت بدمقرطة الاقتصاد "economic democratisation" ، و ترويض الكارتلات المملوكة للعوائل ، وقد أجرت عدة تغييرات أدارية وسياسية ، الا أنها بعد أن واجهت الانتقادات حول حادثة غرق العبارة الكورية عام ٢٠١٤ ، واتهامات الفساد لاحقا ، اخذت بقمع النقابات ، و وسائل الإعلام وحتى الفنانين ، فقد أفيد بأن الآلاف قد أدرجوا في القائمة السوداء[٣٢] .

تفجرت الاحتجاجات الشعبية الى مستوى اعلى من العام ١٩٨٧ ، وكان السبب المباشر للاحتجاجات إساءة استخدام السيدة بارك للسلطة، واستخدامها أسرار الدولة

بالتواطئ مع سياسيين مقربين لابتزاز المال من الشركات الكبرى ، حيث ساد الاعتقاد لدى الجماهير بأن النظام يعمل لصالح النخبة، وأن السياسيين غير قادرين على الاستجابة لمظالم الناس . ومع أستمرار وتصاعد الاحتجاجات ، بدأ السياسيون بالاهتمام ، وفي النهاية ، صوتت الجمعية الوطنية بنسبة عالية على اتهام السيدة بارك، وشمل ذلك تصويت العديد من نواب حزبها ساينوري (Saenuri) ضدها، وأيد قضاة المحكمة الدستورية الثمانية بالإجماع قرار الجمعية، على الرغم من أن اثنين منهم قد عينتهم السيدة بارك[٣٣] .

يمكن أعتبار هذه الفضيحة من جانب اخر فرصة للبناء والتحول الديمقراطي ، فبالرغم من ضغط حكومة بارك على شبكات البث لتعيين أنصار الرئيسة كمدراء تنفيذيين، و سيطرة الأتجاه المحافظ و الأسر الغنية على كبريات وسائل الاعلام، لكن قطاع الإعلام على الإنترنت كان نابضاً بالحياة، حيث أدى هذا القطاع دوراً في الكشف عن الفساد وتعبئة الراي العام ، كما كانت الاستجابة الشعبية هائلة ، و تحرك البرلمان لاتهام الرئيسة ، و واجهت الرئيسة المحكمة على اساس القانون ، ويحاول المشرعون الان كبح جماح صلاحيات الرئيس الواسعة في التغيير الأول للدستور منذ الانتقال الديمقراطي، لذا فان مسار التحول أصبح واضحاً[٣٤] ، و تمثل ذلك في فوز مرشح الحزب الديمقراطي و زعيم المعارضة السابق مون جيه إن (Moon Jae–in) بنسبة ساحقة على منافسيه في الانتخابات الرئاسية عام ٢٠١٧ ، و يمثل حزبه الديمقراطي اتجاه وسط اليسار ذي الايدلوجيا الليبرالية الاجتماعية ، وكان الحزب الديمقراطي قد فاز عام ٢٠١٦ بأعلى المقاعد البرلمانية متقدما بعدد قليل من المقاعد عن حزب الحرية الكوري .

النمط الثالث : التحول الاحلالي Transplacement او التحول عبر(حل وسط) ـــــ حالة بولندا

أ- الانتقال الديمقراطي في بولندا :

خضعت بولندا بعد الحرب العالمية الثانية لحكم شيوعي ديكتاتوري قمعي تابع للاتحاد السوفيتي، تصاعد الرفض الشعبي لهذا الحكم خلال مرحلة الثمانينات بعد عقود من الاستبداد والاخفاق الاقتصادي، وأنطلقت الاحتجاجات الواسعة بقيادة نقابة العمال المعروفة بحركة (تضامن) التي اسسها مع أخرين (ليخ فاليسا) ، غير ان هذه الاحتجاجات فشلت وتم قمع المعارضة ، ثم حظرها، وفرض حالة الطوارئ بين عامي ١٩٨١ و١٩٨٣، الا أن استمرار الاحتجاج السلمي و ارتفاع حدته ، وتدهور الاوضاع الداخلية، و فشل الأستفتاء على البرنامج الأقتصادي التقشفي الذي قدمته الحكومة ، ودعم الكنيسة الكاثوليكية للإصلاحات الاجتماعية ، فضلا عن أختلال النظام السوفيتي بعد تولي ميخائيل غورباتشوف زعامته، أرغم الحكومة على الأستمرار في عملية الأنفتاح بهدف استعادة شرعية الحزب الشيوعي الحاكم في بولندا (PUWP) [٣٥] ، حيث لجأت الحكومة لإجراء طاولة مستديرة للتفاوض عام (١٩٨٨) تجمع الحكومة وحركة تضامن وقوى اجتماعية أخرى، وكان بين أهداف الحكومة من هذه المفاوضات اسقاط (فاليسا) من قيادة التضامن، على خلاف ذلك ، أفضت المحادثات إلى إجراء انتخابات تشريعية شبه حرة في ٤ حزيران ١٩٨٩، تمخضت عن خسارة الحزب الحاكم وفوز حركة التضامن، بعد ان أعترفت الحكومة بقانونية تضامن، وحقها في المشاركة السياسية ، و قيام البرلمان بتعديل دستور عام ١٩٥٢ في أبريل ١٩٨٩ ، طبقاً لاتفاقيات الطاولة المستديرة ، وبحلول نهاية

آب من العام نفسه ، شُكلت حكومة ائتلافية بقيادة حركة تضامن وبرئاسة الصحفي والناشط المعارض تاديوش مازوفيتسكي مستشار فاليسا ، وفي تشرين الثاني عام ١٩٩٠، انتُخب فاليسا(١٩٩٠-١٩٩٥) اول رئيساً لبولندا باقتراع عام، بعد ان حل الحزب الشيوعي نفسه في كانون الثاني عام ١٩٩٠، و غير إسمه الى حزب الديمقراطية الاجتماعية لجمهورية بولندا، لتضع بولندا اقدامها على نقطة الانتقال الى نظام تعددي قائم على نموذج الديمقراطية البرلمانية[٣٦] .

ب – مسار التحول الديمقراطي:

برزت الحاجة لكتابة دستور جديد يتناسب مع طبيعة النظام الوليد ، الا ان تركيبة البرلمان الجديد الذي أنتخب في نهاية ١٩٩١ عكست قدراً من التشرذم السياسى ، اذ شهد هذا البرلمان وجود عشرين حزباً، ما ادى الى حالة من البطيء و غياب الشفافية في كتابة دستور جديد، الامر الذي قاد الى وضع ماعرف ب" دستور صغير" عام ١٩٩٢ بوصفه حلاً وسطاً بأدخال تعديلات جديدة على دستور ١٩٥٢ لإدارة المرحلة الانتقالية ، حيث نظم الدستور الانتقالي العلاقة بين السلطات ، و الحكم المحلي، وظل الأمر هكذا حتى نيسان ١٩٩٧ حينما تم الموافقة على دستور الجديد ليحل محل دستور عام ١٩٥٢[٣٧].

على الصعيد الاقتصادي، امتلكت بولندا قبل الانتقال الديمقراطي بعض عناصر اقتصاد السوق، واجرت بعض الاصلاحات الاقتصادية منذ عام ١٩٨٨،الا ان المسار الواضح نحو اللبرلة الاقتصادية بدأ عام١٩٩٠، وجاء ذلك في ظل تصاعد التضخم والبطالة، و دين خارجي هائل، و خزينة الدولة الفارغة، بالإضافة إلى قطاع عام متهالك، ازاء ذلك وضعت وزارة المالية التي يقودها ليشيك بالسيروفيتش " Leszek Balcerowicz" برامج للإصلاح الاقتصادي خلال العامين الأولين بعد ١٩٩٠، و مثلت هذه البرامج نموذج (العلاج بالصدمة)، فقد جمع ما بين التدابير المواجهة للتضخم والإصلاحات المؤسسية، وسمحت هذه الإصلاحات الليبرالية لبعض المشاريع بالازدهار، الا أنها لم تنظم السوق بشكل كافي، فسادت حالة الركود، و وصل معدل التضخم الى (٧٠ %) ، فضلا عن تكلفة اجتماعية خطيرة تمثلت في نمو البطالة والفقر، ولكن على مدى عقد من الزمن انخفض التضخم ليصل عام٢٠٠٢ الى(١.٩%) حيث أخذ الاقتصاد في النمو بشكل مستقر، واعتبرت بولندا انذاك واحدة من أسرع الاقتصادات نموا في أوروبا[٣٨] .

على الصعيد السياسي ، و رغم اعتبار بولندا التجربة الابرز على صعيد الانتقال في الكتلة الشرقية، الا ان التطورات اللاحقة لاسيما في العقد الاخير قلبت المعادلة ، ويعود ذلك الى أسباب عدة ، منها ما أعتبر أخطاء أكتنفت مفاوضات الطاولة المستديرة ، حيث قدمت حركة التضامن بعض التنازلات و ذلك بتخصيص نسبة ٦٠% للشيوعيين في مجلس النواب أنذاك، وكان ذلك أحد معوقات كتابة دستور عام ١٩٩٧ [٣٩] .

يمكن تعقب مسار التراجع من خلال بروز حزب القانون والعدالة (PiS) ، ذا الاتجاه اليمني الشعبوي ، الذي أسسه جاروساو كاكشينسكي (Jaroslaw Kaczynski)

وشقيقه ليش(Lech Kaczynski) في عام ٢٠٠١، وكان لتعاون الحزب الوثيق مع الأصوليين الكاثوليكيين ، الاثر الواضح في أعطاء الحزب قاعدة واسعة ومستقرة من الدعم الانتخابي [٤٠]. تولى جاروساو رئاسة الحزب عام ٢٠٠٣ ، و في عام ٢٠٠٥ فاز شقيقه ليش بالرئاسة البولندية، وأدى حادث تحطم طائرة في عام ٢٠١٠ إلى مقتل الرئيس و أعضاء بارزين في قيادة الحزب ، مما فسح المجال لفرض جاروساو كاكشينسكي هيمنته المطلقة على الحزب . وقد فاز الحزب بأغلبية مقاعد البرلمان البولندي الحالي عام ٢٠١٥ ، بفارق كبير عن الحزب الحاكم السابق و أكبر احزاب المعارضة حالياً ، وهو حزب المنبر المدني (PO) ذي الاتجاه وسط اليمين الليبرالي المحافظ ، الذي ترأس الحكومة منذ عام ٢٠٠٧. قدمت حكومة القانون والعدالة سلسلة من التشريعات التي تهدف إلى إلغاء استقلال المحاكم البولندية، بما في ذلك المحكمة العليا بهدف الالتفاف على الدستور، و وضع النظام القضائي تحت سيطرة وزارة العدل، و للسيطرة على المؤسسات القضائية التي تراقب الانتخابات ، و يعمل الحزب الحاكم حاليا على قانون يقيد الإعلام الخاص، فقد زادت حكومة (PiS) من التحيز الحزبي بقوة في تقارير وسائل الإعلام العامة، حيث أصبحت التعيينات الإعلامية ذات الدوافع السياسية شائعة ، وأصبح الوصول إلى المعلومات الحكومية أكثر تقييدا، لذا فقد سجلت بولندا أكبر انخفاض في حرية الإعلام في العالم في عام ٢٠١٦، وفقاً لبيت الحرية (Freedom House)[٤١].

وعلى الصعيد الاقتصادي يعمل حزب الاغلبية (PiS) على مزيد من السيطرة على الاقتصاد ليكون قادراً على متابعة سياساته الاقتصادية الشعبوية ، فقد شملت خططه الاقتصادية، استبدال كبار المدراء في مجالس ادارات المؤسسات المملوكة للدولة بأعضاء من أنصار الحزب، وإرغام الشركات الأجنبية على بيع أصولها للشركات البولندية المملوكة للدولة ، وسن قوانين ضريبية تمييزية ، والعمل على حماية الشركات الوطنية من المنافسة الأجنبية ، وهي أجراءات تنتهك قوانين وأنظمة السوق في الاتحاد الاوربي ، وقد اتهمت حكومة (PiS) الحكومة السابقة بالفساد، لكنها تعرضت للانتقادات بسبب الفساد والمحسوبية في الشركات المملوكة للدولة [٤٢] . واجهت هذه الاجراءات معارضة شعبية ودولية كالاتحاد الاوربي، فقد شهدت بولندا احتجاجات حاشدة وصاخبة، وتسود الشكوك حول ما إذا كانت بولندا لا تزال قادرة على إجراء انتخابات حرة ونزيهة في الانتخابات المحلية عام ٢٠١٨ ، والبرلمانية عام ٢٠١٩.

خاتمة واستنتاجات

توصل البحث من خلال دراسة طبيعة دور النخب السياسية الحاكمة والمعارضة في الانتقال الديمقراطي ومن ثم مرحلة التحول الديمقراطي ، الى النتائج الاتية :

١-يتضح من خلال المقارنة بين انماط الانتقال الثلاثة و بين مستويات التحول الديمقراطي في النماذج الثلاثة ، أن نمط الانتقال المسمى ب (التحول) والمتمثل في تجربة اسبانيا قد حقق المستوى الافضل في التحول الديمقراطي بالمقارنة مع نظرائه، يليه بالمستوى الثاني النمط المسمى ب (الاحلال) والمتمثل في تجربة كوريا الجنوبية، ليأتي في المرتبة الاخيرة النمط المسمى ب (التحول الاحلالي) و المتمثل في تجربة بولندا.

٢-استنادا لما تقدم ، واعتمادا على دور النخب في عمليتي الانتقال والتحول الديمقراطي ، يتضح أن عملية التحول الديمقراطي قد نجحت بمستوى اعلى عندما كانت تستند الى حالة من عدم التوازن خلال العملية الانتقالية بين النخبة الحاكمة والنخبة المعارضة ، و كان الافضل بينها هو نمط الانتقال الذي تمثل فيه النخبة الحاكمة مركز الصدارة في عملية الانتقال كما في النموذج الاسباني، يليها ثانياً في مستوى التحول الديمقراطي نمط الانتقال الذي تؤدي فيه النخب المعارضة الدور الاكبر في اقامة الديمقراطية كما في نموذج كوريا الجنوبية، أما النمط الثالث الذي يقوم على نوع من الحالة الوسطية أو التوازن بين طرفي المعادلة (نخبة الحكم و نخبة المعارضة) والمتمثل في نموذج بولندا فقد حقق المستوى الادنى في التحول الديمقراطي .

٣-ارتباطاً بما تقدم تؤدي البنية الحزبية المعبرة عن النخبة السياسية بشقيها الحاكم والمعارض والناجمة عن الارث السياسي بضمنه مرحلة الانتقال دوراً واضحا في مستوى تقدم التحول الديمقراطي ، حيث مثلت اسبانيا النموذج الافضل ، فقد عرفت شكلاً من الانفتاح قبل الانتقال ، وشهدت مابعد ذلك نوعاً من النظام الحزبي القائم على سيطرة حزبين رئيسيين يتوزعان بين وسط اليسار و وسط اليمين تعاقبا على الحكم والمعارضة ، يليها بالمستوى الثاني كوريا الجنوبية التي عرفت نوعاً من الديمقراطية الشكلية قبل الانتقال ، و توزعت النخب السياسية فيها خلال مرحلة التحول بين محوريين سياسيين تبادلا الحكم والمعارضة هما الاتجاه الديمقراطي والاتجاه المحافظ يتموضعان بين وسط اليسار و وسط اليمين ، اما بولندا فلم تمتلك ارثاً سياسياً من الحياة الحزبية قبل الانتقال ، و خلال مرحلة التحول كانت النخب السياسية الحاكمة والمعارضة تتوزع في الغالب بين قوى اتجاهات اليمين الوسط والشعبوي في الحكم والمعارضة .

Abstract

Role of political elites in democratic transformation (patterns and models)

By Muntasser Majeed Hameed

And Osama Abid Ali KHalaf

The study investigates and analyzes the role of political elites in the democratic transition process and compares a number of patterns of transition and the path of transformation by studying and analyzing a model for each pattern. The study adopted Samuel Huntington's The study of democratic transformation in Spain as a model of the first pattern of transformation from the top is Transformation, and the study of the transformation in South Korea is a model of the second pattern in which the shift is under the pressure of the opposition and the masses is substitution, and the study of Poland as a model of the third type, Allen The research concluded that the pattern of transition and the nature of the balance between the ruling elite and the opposition, as well as the structure of the party, were factors influencing democratic transformation. The research concluded by comparing the three modes of transition and the levels of democratization in the models The transition pattern, the Spanish experience, achieved the best level of democratization compared with its counterparts, followed by the second type of substitution (South Korea), followed by the Clala l) and the experience of Poland

الهوامش

([1]) Alan Zuckerman, The Concept "Political Elite": Lessons from Mosca and Pareto, The University of Chicago Press, 2007, p.22

([2]) Barchrach, Peter, The Theory of Democratic Eletism: Crtique, London,University of London Press Limited, 1970, P.67

([3]) Jakob Tolstrup , When can External Actors Influence Democratization? Leverage, Linkages, and Gatekeeper Elites, University of Aarhus, Denmark p.p.13-14. متاح على الرابط https://cddrl.fsi.stanford.edu/sites/default/files/NO_118_Tolstrup_When_can_External_Actors_Influence_Democratization.pdf

([4]) Donnell, G. & Schmitter, P.C., Transitions from Authoritarian Rule: Tentative Conclusions about Uncertain Democracies, the Johns Hopkins University Press, Baltimore, Maryland, 1986p.p.15-17.

(5) Gary A. Stradiotto and sujian Guo, "Transitional Modes of Democratization and Democratic Outcomes "international Joumal on world peace, Vol.XXVII, No.4 (december 2011), P.10.

(٦) غيورغ سورنسن ، الديمقراطية والتحول الديمقراطي السيرورات والمأمول في عالم متغير ،ترجمة عفاف البطاينة ، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات ، بيروت،٢٠١٥،ص٧٦–٧٧.

(٧) للتفصيل ينظر جوزيف شومبيتر، الرأسمالية والاشتراكية والديمقراطية ،ترجمة حاج اسماعيل ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت، ٢٠١١، ص٥٤٧ ومابعدها.

(٨) شملت الموجة الثالثة تحول ديمقراطي ناجح لما يقرب لثلاثين دولة بين ١٩٧٤ – ١٩٩٠ ، مما وصفت بانها ثورة ديمقراطية عالمية ، للتفصيل ينظر : صامويل هانتنجتون ، الموجة الثالثة التحول الديمقراطي في اواخر القرن العشرين ، ترجمة عبد الوهاب علوب ، دار سعاد الصباح ، الكويت ، ١٩٩٣، ص٣٦٩

([9]) Samuel P. Huntington , How Countries Democratize , Political Science Quarterly , Vol. 106 , No. 4 , Winter 1991-92 , pp 579-583.

([١٠]) حسنين توفيق ابراهيم ، الانتقال الديمقراطي ، مركز الجزيرة للدراسات ، جدة ، ٢٠١٣،ص٧٩

(١١) علي خلية الكواري وآخرون، لماذا انتقل الاخرون الى الديمقراطية وتأخر العرب ، مصدر سبق ذكره ، ص٦٣.

([١٢]) نيكولاس إرتوريوس، الخبرة الاسبانية في التحول الديمقراطي.في جورج عيراني، رضوان زيادة، محرران)التحول الديمقراطي في سوريا و الخبرة .الإسبانية(، طبعة أولى، القاهرة، مركز القاهرة لدراسة حقوق الإنسان، 2009 ، ص159 .

(13) Charles Powell, Juan Carlos Of Spain: Self-made Monarch (St Antony's Series University of Madrid, 1990,p.24

(14) Meghan Sifuentes,The Democratization of Spain: The Role of Consensus and Moderation, Western Michigan University,2016,p.28

(15) Antanio chaves , Adolfo Suarez in the Democracy Transition , University of Extermadura,Madrid , 2009,p.23

([١٦]) محمد عبد الكافي، المثال الاسباني من الدكتاتورية الى الديمقراطية امثولة وقدوه ، مصدر سبق ذكره، ص٨٩.

([١٧]) المصدر ذاته ، ص٩١.

([18]) Jose Maravall, The Transition to Democracy in Spain , madrid , 2004, p. 144.

([19]) Cobertura informativa hasta, Felipe González Márquez, Caixa en Madrid, divorciada,2011,p.16

([20]) **Ibid**,p.20

([21]) Iván Llamazares,The Popular Party and European Integration .Re-elaborating the European Program of Spanish Conservatism ,Spain, 2015,p.14

([22]) SPAIN EARLY PARLIAMENTARY ELECTION, erport of Office for Democratic Institutions and Human Rights, Spain ,2014,p.21

([23]) TRANSITION TO DEMOCRACY، Spain a model of transition to democracy, madred,2011,p33

([24]) Robin Luckham,Faustian Bargains:Democratic Control over Military and Scurity Establishment, Robin Lukham and Gordon White (eds.), Democratization in the South.The Jagged Wave (Manchester,University Press,1996),p.p.130-134.

([25])Gordon White, Civil Society,Democratization and Development ,Luckham and White,p.196.

([٢٦]) محمد السيد سليم، السيد صدقي عابدين، التحولات الديمقراطية في اسيا، جامعة القاهرة ، مركز الدراسات الاسيوية، ٢٠٠٥، ص٩٦.

([27])Korea Under Roh Tae-woo.Democratization ,Northern Policy and Inter-Korean Relations (Canberra,Allen and Unwin,1993),p.30.

([28])Kalinowski T., Cho H. The Political Economy of Financial Liberalization in South Korea: State, Big Business and Foreign Investors , Asian Survey ,Vol. 49,No. 2 (2009), p.p. 221–242.

([29]) Ibid.p.p.240-245

([30])Park, Y. S., Revisiting the South Korean developmental state after the 1997 financial crisis, Australian Journal of International Affairs, Volume. 65,Issue.5 (2011), p.p. 590 – 606.

([31])The guardian, Former South Korea president leaps to death in ravine. متاح على الرابط https://www.theguardian.com/world/2009/may/24/south-korea-former-president-suicide

([32])The guardian, The Guardian view on South Korea: scandals and successes. متاح على الرابط https://www.theguardian.com/commentisfree/2017/feb/26/the-guardian-view-on-south-korea-scandals-and-successes

([33]) ,The revolution that ousted South Korea's president is unfinished The Economist https://www.economist.com/news/asia/21721691-next-leader-will-have-tackle-deep-popular-disillusion-politics-revolution

([34]),opcit. The guardian, The Guardian view on South Korea: scandals and successes

([٣٥]) احمد نصر الدين ، التحولات الديمقراطية ، القاهرة ، ٢٠١٤، ص ١٣٣ .

([٣٦]) محمد العلي ، بولندا تجربة تغيير ، موقع الجزيرة نت : شبكة الجزيرة الفضائية ، ٢٠١١، نسخة pdf، ص١٤ .

([٣٧]) ورقة بحثية بعنوان : الثورة المصرية و التجربة البولندية في التحول الديمقراطي ، منتدى البدائل العربي للدراسات ، المعهد البولندي للشؤون الدولية ، متاح على الرابط : http://www.id3m.com/D3M/AllAboutNews/Documents/egypt%20revolution%20paper-%20arabic%20final.pdf

([٣٨]) ورقة بحثية بعنوان :الثورة المصرية و التجربة البولندية في التحول الديمقراطي ، مصدر سبق ذكره، ص ٢٣.

([39])Linz, J. J., & Stepan, A.. Problems of democratic transition and consolidation: Southern Europe ,South America, and post-communist Europe. Baltimore: Johns Hopkins Univ. Press . 1998,p.p. 267-269

([40]) Kamil Marcinkiewicz and Mary Stegmaier , Poland appears to be dismantling its own hard-won democracy, The Washington post. متاح على الرابط https://www.washingtonpost.com/news/monkey-cage/wp/2017/07/21/poland-appears-to-be-dismantling-its-own-hard-won-democracy/?utm_term=.0215f1981165

([41]) Grzegorz Ekiert ,How to Deal with Poland and Hungary, Social Europe Occasional Paper, Center for European Studies at Harvard University, Harvard University, No. 13, August 2017.p.6. متاح على الرابطhttps://www.socialeurope.eu/wp-content/uploads/2017/08/Occ-Pap-13-PDF.pdf

([42]) Leonid Bershidsky, Who's Right in the Battle Over Polish Courts, Bloomberg. متاح على الرابط https://www.bloomberg.com/view/articles/2017-07-17/who-s-right-in-the-battle-over-polish-courts